

تسليم وتسلم في وزارة الاتصالات

نحاس يجرّد ما انجزه وصحناوي يعدّ لتحسين ما حققه السلفان

عصبية اللبنانيين إليها، وأهم هذه العناصر: العدالة و التمثيل الصحيح والمساءلة والجرأة وفصل العام عن الخاص وابعاد الإدارة عن الزبائنية والاستعداد الدائم لتكييف السياسات العامة مع حاجات الناس الفعلية وتوقعهم الى التقدم والرفاهية.

أضاف: ما يحصل بيني وبين زميلي الوزير شربل نحاس اليوم لا يندرج ضمن هذا التوصيف بل يقع على النقيض منه. لا شك ان أكثركم لاحظ الاجتماعات اليومية المكثفة والطويلة التي نعقدتها في وزارة الاتصالات منذ صدور مرسوم تشكيل الحكومة الحالية. لقد أردنا ان تكون عملية التسليم والتسلم فعلية، وتحمل ابعادا متعددة، فتركة الوزير نحاس في وزارة الاتصالات «حزائنة»، وأنا مهتم بها الى اقصى الحدود، ليس بسبب علاقتنا النضالية الطويلة، بل لأنها تجسّد خطاب التيار الوطني الحر الاصلاحى، وتأتي في سياق جهد مشترك لاستعادة الدولة وتحريرها من المصالح الضيقة التي تحكمت بسياساتها وبناها ومؤسساتها. هذا الجهد انطلق في وزارة الاتصالات مع زميلنا الوزير جبران باسيل واستمر مع الزميل شربل نحاس. ما تحقق حتى الآن مشجع جدا، لكنه يحتاج الى تحسين ومتابعة حتى يصبح قطاع الاتصالات مدمكا اساسيا في نمو لبنان وتطوره عبر تقديمه للمستخدم وللقطاع الخاص الخدمات المتطورة بأسعار تنافسية وجودة عالية.

ووعده صحناوي بأن يتقدم قطاع الاتصالات، وبعد وقت قصير، الى مستوى جديد يتيح امكانيات هائلة، لمبادرات القطاع الخاص والشباب تحديدا، وذلك متابعة لما تم انجازه حتى اليوم. وسنعمل على تخفيض الاسعار وعلى انهاء الوضع الشاذ الذي يجعل من الاتصالات اداة لجباية الضرائب. اما في ما يخص اوجيرو فقال: هذه الهيئة يجب ان تعود الى كنف الدولة لتشكل رافعة مشروعنا الاصلاحى والتطويرى، يجب ان تحصل الى اداة تنفيذية حقيقية لترجمة سياسات ومشاريع واهداف الوزارة... فلا يجوز ان يستمر هدر الطاقات العظيمة التي تضمها هذه الهيئة، وان هذا التحويل ضروري لتحقيق وتوفير خدمات الانترنت من حيث الوفرة والسرعة والكلفة بما تتلاءم مع ما توصلت اليه التكنولوجيا في ايامنا هذه.



نحاس والصحناوي

الوزارة مستعينة بخبرات فنيين في الهيئة المنظمة للاتصالات وفي هيئة اوجيرو، بتوثيق الاختراقات. وتم تثبيت ذلك بالحصول على اداة دولية للاختراقات الاسرائيلية للشبكات المدنية اللبنانية. تم ايضا طي صفحة الطروح المزيفة للخصخصة التي كانت تتجاهل القوانين الاساسية للدولة اللبنانية، والتي تسترت بشروط مزعومة نسبت الى دول خارجية وكانها من بنات افكارها.

تم السير في خطوات اكيدة لاعادة هيئة اوجيرو الى حضن الوزارة وهو مكانها الطبيعي بعيدا من منطق الاقطاع والاستئثار والابتزاز.

وقال الوزير صحناوي: غالبا ما يكون التسليم والتسلم عملا بروتوكوليا محضاً. احيانا يُنجز في دقائق او ساعات قليلة. وزير يغادر وليس في جعبته الكثير ليسلمه. ووزير قادم غير آبه بتركة سلفه، سلبية كانت ام ايجابية. هذا التوصيف قد يبدو كاريكاتوريا، ولكنه يختصر ازمة الدولة في لبنان، ازمة نناضل فعليا لنبش جذورها واقتلاعها من اجل استعادة الدولة ودورها الحاسم في تحقيق السلم الاهلي واستقرار المجتمع وتمكينه من تنمية قدراته وضمان امنه وحريات ابناءه العامة والشخصية.

فقدنا في السنوات الماضية عناصر اساسية لتشكيل الدولة الحديثة، الدولة القوية التي تشدّ

جرى، في وزارة الاتصالات امس، احتفال التسليم والتسلم بين الوزيرين شربل نحاس ونقولا صحناوي، في حضور كبار الموظفين.

بداية تحدث الوزير نحاس فقال: خلال ٣ اعوام وبضعة اسابيع بين بداية صيف ٢٠٠٨ ونهاية ربيع ٢٠١١، يكون قد مرّ على وزارة الاتصالات ٣ وزراء: جبران باسيل، شربل نحاس ونقولا صحناوي. اود ان يعرف اللبنانيون ما الذي تغير في الوقائع خلال هذه الفترة.

زاد عدد مستخدمي الهاتف الخليوي ٣ مرات، من مليون الى ٣ ملايين. زاد عدد مستخدمي الانترنت الشرعيين ٣ مرات، من ٦٠ الف الى ٢٠٠ الف. زادت الساعات الدولية المتاحة للبنان ٤٠٠ مرة. انخفض السعر الفعلي الوسطي لدقيقة التخابر على الهاتف الخليوي بنسبة ٥٠٪. زادت ايرادات الدولة ٣٠٪ على رغم مما اشرفنا اليه من استثمارات ومن خفض للاسعار.

انجز الجيل الثالث على شبكتي الخليوي اللبنانية. وبوشر بمد الالياف الضوئية والتجهيزات المكتملة لها وان لم يكن قد انجز. هذه هي الوقائع المادية والموضوعية البسيطة. في الوقت ذاته، تم الانتقال، في آليات تسويق خدمات الهاتف الخليوي، من الطريقتين البدائيتين القائمتين على الدفع المؤخر والدفع المسبق، الى نمط مبرمج في عروض منظمة تلبي حاجات كل من فئات المستخدمين وتسمح تحديدا في ١٥ الف ليرة بتأمين اشتراك شهري يغطي ٣٠ دقيقة تخابر طمعا بأن يستفيد جميع اللبنانيين والمقيمين على الاراضي اللبنانية من الخدمات، فنبلغ نسب الاختراق التي باتت متعارفاً عليها في العالم كله.

خلال هذا الوقت، تم وضع حد لاستباحة الحريات الشخصية التي كانت قائمة قبل ذلك، من خلال حصول اطراف عديدة على معلومات الاتصالات والتخابر كافة من دون توثيق لطلباتها، فأرسي نظام غير كاف يرصد الطلبات الواردة والاجوبة الصادرة، وتم تجهيز مرتكز للاعتراض الشرعي بمبالغ كبيرة ودرّب الفنيون على تشغيله وسلم الى وزارة الداخلية كي يحل محل الطرق البدائية التي كانت مستخدمة وما زالت حتى اليوم، وان كان لم يشغل.

اما على صعيد الاختراقات الاسرائيلية فقد قامت